

وقد قالوا الرزق قبل الطريق فلو سارت بصرها ولم تأمن على نفسها صح
حجها ونحوها اوله معلوم عليها من ذكرها من لغيرها ونحوها من لغير
لها نظر والوجه عدم الرزق بها قد ولت بها اجرة المحرم وهو مكسب
مع ما قبله فتأمله قد كما يدعي اي فانه لا يلزمه الا ان يوجد قايما اليها
به كما في الجملة بل اوله ليله بذكره اي يضمه في المحرمات فوجب اناة
عن حيث لا اي اناة ذكر وانني فله بشرط في النايب ان يكون ذكرا بل
يجوز ان يكون امرأة كما صرح به الاحاديث الشريفة فالوقوف في ذلك
لا يحل له من حرمه ولو يله اذن ويترقب بيته وبين توقف المعص
عنه على اذن القرب لان هذا الشبه بالدروب فله على غيرها كهدف المعص
بفائدة من القرب وهو المقصود وهو القطع كانه قطع عن الحركة او بصادمعة
من العصب وهو المنع او من قوس العصب قد لعظم اتمت اي ان اذا كانت
ولدا المقصوب فيجوز وعن مقصوب كالفواستاب المقصوب من مح
عنه ثم زال المقصوب بمنه على الماصح ولا ثواب له لو وقع الحج من الاجير فله
الثواب كما في شامه هذبه فله لغيره له رسم فلو لم مال خرج به غير
ولي المال كالمال والوالم فله يحرم من ذكره شامه هذبه فله لغيره
الاجير والحكم والوصي والقيم عن صغيره اي سلم ذكره او بنين ولو رقيقا
مع سيره قد بالروح اسم لو اذ يقرب المدينية الشريفة على نحو خمسة ولا يبين
ميلا منها قد ففرغت من متوجه فزاي محجة مكسورة لمهيلة اي
استرحت قال امرأة ولها كانت وصية حتى تكون ولي مال او كان المحرم
عنه ولو حال غيرهما والواقع منها مجرد الاستفقا ولذلك قاله هذبه هذبه
صلى الله عليه وسلم علم ان لها عليه ولاية ذلك اجازي ثواب لغيرها
عنه واما ثواب العمال فهي له والحجة على ركنها نحو هذبه قد وصورة
اصراعه عن غير الميز من فطر او مجتوب ان يقول الولي امرت عن هذا الوقت
او حطته بحسب فله بشرط حضور المولى عليه ولا مواجهته عند حرام الولي
عنه ولعلم بين الولي حج قبل ذلك ويصير المولى عليه محرما فيجوز قبل الحرام
عنه ولا يصير الولي محرما بذلك فله فزق بين ان يكون محرما قبل او غير بعد
ومن يحتم الموقف ويظون ويسمي به وجوب باقي الواجب وينبغي المندوب

بعض

بعض طوافه هو عن نفسه وسعيه وبشرط طهرها عما في الطواف فيرعيه
ويؤتي عنه ولا بد من كون البيت على يسار الولى وضوياً ومن يسار الضى
نذبا ويرى عن الولى بعد رميه عن نفسه بركعة من الحجرات الثلاث وان اركبت
محظورا فله فونية عليه مطلق فان كان ففرضه لزمته اكفارة الفاعله ويستع
الاحرام عن الغير عليه اربع بل خمس فانه ترك حصة صحة العذر وبشرطها
لا سلام والتميز والبلوغ وهي بين صحة الماشية والوقوف على السلام
واركان الحج التقابرين المتصانفين بالاحمال والتفصيل الاحرام مع التمهيد
الاهل عقوبته اي التمتع مع الاحرام اي النية المصاحبة للاحرام اي الوجود في ذلك
والشروع في اعماله كما اشار الخالد في نفسه بفرقة اي يجوز من ارضها
خرج بذلك هو اي كسح حساب او فوضت في هواها واصلم في ارضها خارج منها
او قسسه فله يقين فان وقف على يقين في هواها لواصله في ارضها كمن لا ت
الاعتبارها ما لا رضى وبذلك افاق ما في الاستكفاف من الاتفا بذلك فله قد
اسقط بقية العيز اصله اسعويل قد كتب في نسخة قد فرض مع عدم
جبر اما قال ذلك ليجزى جمع العقبة فانه وان توقف التحلل عليها انها
تجبر بدم والوقوف اي وقدم الوقوف والحلف اي ويكلى الحلق
والطواف اي ويقدم الطواف على السعي ان لم يفعله اي السعي وقد عدم اي السعي
انفقدت ولعله اي انفق ما نواه ولعله وانث الفعل باعتبار وجوده
بان لا يزيد على نفس الاحرام اي قال فوسيت الاحرام ولم يزد على ذلك ان
ضلع الوقت لهما شرط لقوله صرفه ولعرض انه كان فوجب الاحرام المطلق في أشهر
الحج لانه لا يلزم من صلصة الوقت لهما وقت الاحرام صلصة وقت الصوف
كما اشار اليه الشافعي قبل النية اي المصارفة بان فاق وقت الحج اي عند الصوف
والحال انه كان احرام في وقت يتناق له فيه صرفه الحج كما هو فرض الطهارة وبدليل قوله
بعد فان كان في غير اشهر وان كان اي الاحرام المطلق في غير اشهر اي الحج
انما سار فله يصرفه الحج في اشهره اي لو فرض انه صار الاحرام اليه اشهر
الحج وصرفه اليه لا يصح له نفاذه والحالة ما ذكرتمه ونقول ان عقب هذا الوجه
لا يدخل عليها نظر فامل وتلبية بالرفع عطف على النطق الفسر والاشارة
بشرطه ولو في محرمين غداة الخرف الووقوف بمزدلفة وما ذكره من نوب